مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التغيرات الهيكلية في بنية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية
اسم الكاتب: د. سلمان عثمان، د. محمد صقر، علاء علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4601
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 20:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

التغيرات الهيكلية في بنية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور سلمان عثمان*
الدكتور محمد صقر**
علاء علي***

(تاريخ الإيداع 16 / 6 / 2014. قُبِل للنشر في 16 / 11 / 2014)

□ ملخّص □

أصبحت قضية الصادرات من القضايا الهامة التي تأتي في سلم أولويات دول العالم لما لها من تأثير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي الذي أصبح من أهم القضايا التي تسعى الدول (المتقدمة والنامية) على حد سواء إلى تحقيقها.

عند دراسة واقع الصادرات السورية تبين أنها تعاني من عدة نقاط ضعف تنعكس سلباً على واقع الاقتصاد السوري ، لذا يهدف البحث إلى إيجاد مستوى معين من التغير الهيكلي لتحقيق معدلات نمو في كلٍ من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين أن نمو قطاع الصناعة التحويلية (كأحد مظاهر التغير الهيكلي) له أثر هام وملحوظ في نمو كليهما، إذ إن نمو هذا القطاع خلال الفترة المدروسة بمقدار (1%) سيؤدي إلى نمو الصادرات بمقدار (2.45%) ونمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.44%) في سورية

أخيراً توصي الدراسة بضرورة التركيز على قطاع الصناعة التحويلية من خلال إيجاد قاعدة صناعية عريضة بوصفه متطلباً مسبقاً لتنمية الصادرات بشكل خاص ولتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية بشكل عام .

الكلمات المفتاحية: التغيرات الهيكلية للصادرات، النمو الاقتصادي، الصناعات التصديرية ، قطاع الصناعة التحويلية.

*أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
**أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

Structural Changes in the Structure of Exports and its Impact on Economic Growth in Syria

D.Salman Osman*
D. Mohammed Saqr**
Alaa Ali***

(Received 16/ 6 / 2014. Accepted 16 / 11 / 2014)

□ ABSTRACT □

Exports have become an issue of significant issues that come in the priority countries of the world because of its direct impact on economic growth, which has become the most important issues, which seeks countries (developed and developing) both to achieve.

When studying the reality of Syrian exports show it suffers from several weaknesses reflect negatively on the reality of the Syrian economy, so research aims to find certain level of structural change to achieve the growth rates in both exports and GDP,. has been shown that the growth of the manufacturing sector (as one of the manifestations of structural change) have a significant impact and noticeable growth in both, as the growth of this sector during the period studied by (1%) will lead to the growth of exports by (2.45%) and GDP growth by (0.44%) in Syria.

Finally, the study recommends the need to focus on the manufacturing sector through the creation of a broad industrial base as a prerequisite for the growth and development of exports in particular and high Economic Rats in general.

Keywords: Structural Changes of Exports, Economic Growth, Export industries, Manufacturing Sector.

مقدمة:

*Associate Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Associate Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia.
***Postgraduate Student, Department of Planning and Economy, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.

تمثل قضية التصدير محوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية للدول ، كون الصادرات تعتبر مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي حيث تعد حصيلتها المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى الدولة هذا من جهة ومن جهة أخرى تعمل الصادرات على تغطية ما تحتاجه الدولة من واردات السلع والخدمات الضرورية ، بالإضافة إلى الأهمية الكبرى التي يحتلها قطاع التصدير في مجال بناء الهيكل الاقتصادي وتطويره وإصلاحه للدولة، مما أعطى للصادرات الدور الكبير بأن تكون القوة المحركة للنمو الاقتصادي. لذا تسعى معظم الدول إلى تنمية صادراتها والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على التصنيع لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

مشكلة البحث:

تعتبر سورية من الدول التي تعتمد على نمط تصديري تقليدي، تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها وعجوزات في ميزانها التجاري، هذا بطبيعة الحال نتيجةً لضعف هيكلها الإنتاجي وقصوره في تأمين المتطلبات والاحتياجات اللازمة . لذا فهي بحاجة لإحداث تغيرات هيكلية تؤدي إلى خلق إنتاج متنوع الأنشطة يساهم في اتساع هيكل صادراتها ويعمل على تنميتها وتحسين قدرتها التصديرية بغية تحقيق معدلات نمو مقبولة ومتزايدة.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال :

1)- الموقع الهام الذي تحتله الصادرات باعتبارها عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة وأداة فعّالة في معالجة الخلل في ميزان مدفوعاتها.

2)- أهمية التغيرات الهيكلية في بنية الإنتاج الصناعي وأثرها الهام الذي سينعكس على كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في سورية، خاصة أن قضية النمو الاقتصادي أصبحت في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقها،

الأهداف:

وعليه يمكن تجسيد أهداف البحث بما يأتي:

1)- دراسة تحليلية للصادرات السورية خلال الفترة المدروسة (2000- 2010).

2)- دراسة آلية التغيرات الهيكلية وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم دراسة تحليلية إحصائية للصادرات السورية للفترة المدروسة والممتدة (2000-2010)، بالإضافة لإعداد نماذج قياسية لبيان العلاقة بين المتغيرات المدروسة وذلك بالاستعانة بالبرامج الإحصائية (SPSS) و(Eviews.7)

فرضيات البحث:

- تؤدي التغيرات الهيكلية في بنية المنتجات وتركيبتها إلى زيادة معدل نمو الصادرات في سورية.
- تؤدي زيادة معدل نمو الصادرات إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في سورية
- توجد إجراءات يمكن تطبيقها قادرة على التغيير الإيجابي لهيكلية الصادرات السورية وتركيبتها .

الدراسات السابقة:

1. ربيع نصر – 2010 : التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري.

ترى الدراسة أن عملية التحول الهيكلي من المدارس الهامة في اقتصاديات التنمية، حيث اعتمدت بشكل أساسي على نظرية أرثر لويس حول فائض العمالة وتخصيص الموارد والثنائية القطاعية لدراسة أثر التغير الهيكلي، وذلك من خلال الاهتمام بالتصنيع كعنصر أساسي في عملية التنمية وقد تعزز ذلك من خلال تجارة دولية ناجحة وخاصة دول جنوب شرق آسيا، حيث تم إعداد الدراسة في سورية بالاعتماد على سلسلة زمنية من (1960–2006) مع التركيز على فترة الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد عام 1990.

2. بدر الدين حسين جبر الله– 2011: التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي .

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور حجم الصادرات والتغيرات الهيكلية فيها خلال الفترة (1985–2010) والعمل على اختبار فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي خاصة بعد عمليات التحرير الاقتصادي ، وتفرض الدراسة أن التغير الهيكلي في بنية الصادرات إي التحول من نمط الصادرات التقليدية إلى الصادرات المصنعة ونصف المصنعة ، وقد تم التوصل إلى أن التحول الهيكلي في الصادرات السودانية أثر بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

3. د. قاسم محمد الحموري ، عهود خصاونة –2001 : الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي .

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية تبني سياسة تشجيع الصادرات على النمو الاقتصادي ، كما تهدف إلى معرفة مدى أهمية توافر مستوى معين من التغير الهيكلي والتنمية الاقتصادية (اللذين سيعبر عنهما بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي الإجمالي ومدى مساهمة العمال في الصناعة التحويلية) لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات.

القسم النظري:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

حظي موضوع النمو الاقتصادي (Economic Growth) باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين حيث يستوي في هذا الاهتمام كل اقتصاديّ الدول المتقدمة والنامية، حيث يشكل هذا الموضوع وما يرتبط به من عوامل محددة المحور الرئيس لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية ، هذا وقد عكست أفكار النمو اهتمامات كثيرة التباين والتنوع فيما يخص البحث عن مصادر النمو والسبل والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي.

عادةً ما يتم الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نظراً لوجود علاقة بين المفهومين، لذا سنقوم بالتعرف على المفاهيم المتعلقة بكل منهما .

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي فهو يعرف بأنه " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي".[1]

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية (Production capacity) ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها.[2]

من الملاحظ من التعاريف السابقة والمقترحة للنمو الاقتصادي، أن جميعها تتفق حول فكرة أن النمو الاقتصادي ما هو إلا "عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، على أنه مقياس كمي قابل للقياس، يحدث بتلقائية كنتيجة للزيادة في استغلال الطاقة الإنتاجية". ومن خلال تلك التعاريف يمكن استنتاج مجموعة من المحددات الأساسية لمفهوم النمو الاقتصادي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:[3]

(1)لا يمكن اعتبار مجرد الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بأنها تعبر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما، إذ لابد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تكون نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة تزايد النمو السكاني (Population growth) في هذا المجتمع حيث إن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي – معدل النمو في التعداد السكاني.

(2)لا يمكن القول عن الزيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الوطني أو القومي النقدي أنها تعبر عن نمو اقتصادي ، إذ يجب أن تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة حقيقية في كمية ونوعية الإنتاج الحقيقي وبنسبة القيمة المضافة ، وليس مردها إلى ارتفاع تضخمي في أسعار المنتجات وبناءً عليه يمكن القول:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

(3)لا يمكن اعتبار النمو العابر غير المستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعبر عن نمو اقتصادي، بل يجب أن يتصف هذا النمو بالديمومة والاستمرارية، أما تلك الزيادات التي تطرأ على أسعار بعض السلع والمنتجات لأسباب عارضة (الحروب ، الظروف الطبيعية، المناخ السياسي. . . .) ونستحضر مثالا على ذلك حادثة ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات وبداية ثمانينات القرن الماضي حيث وصلت إلى ما قيمته حوالي(42)$ للبرميل الواحد ، مما أدى إلى إحداث زيادة كبيرة إجمالي الناتج المحلي في دول أعضاء منظمة أوبك ، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد منه لكن هذه الزيادة عادت للانخفاض بعد أن انخفض سعر النفط آنذاك إلى حوالي (10)$ للبرميل الواحد فمثل هذه الزيادة في الدخول لا تعتبر نمواً اقتصادياً بل نمو عابر ولا يمكن اعتباره نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية (Economic Development) فإنها تدرس مدى الانتقال الفعلي من هيكل ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد، إلى هيكل يسمح بأقصى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة في البلد عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية في البيان والهيكل الاقتصادي . ويعرفها أخرون على أنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[1]

ثانياً: معايير النمو الاقتصادي

هناك ثلاثة معايير أساسية يمكن من خلالها قياس درجة النمو الاقتصادي في دولة ما وهذه المعايير يمكن بيانها كالآتي:[4]

1. معايير الدخل(Income criteria):

يعتبر مؤشر الدخل المؤشر الأساسي الذي يمكن استخدامه في قياس النمو الاقتصادي ومعرفة درجة التقدم الاقتصادي أيضاً ، وهنا يمكن تحديد ثلاثة مستويات لهذا المؤشر، وهي:

- الدخل القومي الإجمالي (GNI):

هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة). غير أن هذا المؤشر يمكن أن لا يلقى القبول في الوسط الاقتصادي وذلك لأن زيادة الدخل أو(نقصانه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو(سلبية).[1]

- متوسط دخل الفرد (Average per capita income):

يمكن اعتبار هذا المعيار أحد المؤشرات الهامة لدى معظم مفكري الاقتصاد، حيث إذا كان متوسط دخل الفرد في بلد ما مرتفعاً فإن البلد يعتبر متقدماً، والعكس صحيح. هذا في حال تحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل حيث كلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد كلما زادت أهمية هذا المؤشر، وعليه يقاس النمو الاقتصادي باستخدام معدل النمو البسيط الذي يعطى بالصيغة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = 100 \times \frac{I_0 - I_1}{I_0}$$

حيث إن: I_0 يمثل الدخل الفرد الحقيقي في الفترة السابقة. I_1 تمثل الدخل الفرد الحقيقي في الفترة الحالية.

- الدخل القومي الإجمالي المتوقع (GNI is expected):

يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يمكن قياسه على أساس الدخل القومي المتوقع وليس الدخل الفعلي وقد عزوا ذلك إلى أنه قد يكون لدى الدولة موارد اقتصادية غنية وكامنة بالإضافة إلى الإمكانيات والقدرات المختلفة ومستوى التقدم الفني والتقني الذي بلغته والثروات الكامنة غير المستغلة.

2. المعايير الاجتماعية (Social norms):

يقصد بهذه المعايير مجموعة المؤشرات والمقاييس التي تهتم بالجانب النوعي للسكان منها:

- المعايير الصحية: حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي في الدولة .
- المعايير التعليمية: حيث تهتم وتبحث في أهمية التعليم ومستواه في المتحقق في الدولة .
- معايير التنمية البشرية.

3. المعايير الهيكلية(Structural standards):

تضم هذه المعايير مجموعة من المؤشرات التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية ونذكر منها:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي(Industrial production) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية (Industrial goods) إلى إجمالي الصادرات .
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي(Industrial sector) إلى إجمالي العمالة.

ثالثاً: مفهوم التغيرات الهيكلية

تعاني الدول النامية بشكل عام من خلل هيكلي يتعلق باعتماد اقتصادها على القطاعات الريعية في الإنتاج والتصدير مما يقود إلى ضعف الإنتاجية التنافسية في بنية الاقتصاد. ولقياس النمو الاقتصادي يمكن كما أسلفنا استخدام عدة معايير رئيسة منها معايير الدخل ومعايير اجتماعية ومعايير هيكلية. وعلى اعتبار أن بحثنا يركز على دراسة التغير الهيكلي للصادرات وأثره في النمو الاقتصادي في سورية لذا سنعتمد في إعداد هذه الدراسة على النقاط أو المحاور الأساسية اللازمة لإحداث عملية التغير الهيكلي (Structural change) في بنية الصادرات السورية وصولاً لصياغة نموذج يخدم عملية النمو الاقتصادي من خلال إحداث هذا التغير الهيكلي، والقطاع الأهم الذي يحقق هذه الغاية هو قطاع الصناعة التحويلية واستثماراته. إن سياسات التحويل في هيكل الإنتاج القومي وعملية إحداث التغير الهيكلي يتم من خلال الإحلال المستمر لتركيبة الصناعات ولمكونات سلة الصادرات على نحو ديناميكي عبر الزمن من خلال منظور تنموي ، يتم من خلاله الاتساق والتواؤم مع التطورات الجديدة في التقسيم الدولي للعمل مما يعني التخلص تدريجياً من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة واستبدالها بصناعات حديثة أكثر تقدماً في السلم التصنيعي ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية والإقليمية ، بمعنى أخر قيام هيكل إنتاجي يؤدي إلى خلق هيكل إنتاج متنوع الأنشطة ومتعدد القطاعات والفروع تلبي متطلبات السوق المحلية من جهة وتقود إلى اتساع هيكل الصادرات وإعادة هيكليتها من جهة أخرى.[5]

النتائج والمناقشة:

أولاً : دراسة تحليلية لواقع الصادرات السورية:

سنقوم بدراسة الصادرات السورية وتحليلها خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000– 2010) وذلك من خلال استعراض تطور هذه الصادرات وفق طبيعة المواد المصدرة واستخدامها والتوزع الجغرافي لها خلال الفترة المعنية .

(1) الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد:

من خلال التركيب السلعي للصادرات السورية يمكن الاستدلال عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري ، ومنه يمكن الاستدلال على ضرورة تطور الهيكل الإنتاجي للدولة، حيث يبين الجدول الآتي التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد بين (خام ، نصف مصنوعة، مصنوعة).

جدول (1) يبين تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد والتركيب النسبي
لها خلال الفترة (2000– 2010) القيم بالأسعار الجارية مقدرة بملايين الليرات السورية

البيان السنوات	خام Raw materials		نصف مصنوعة Semi finished products		مصنوعة Finished products		المجموع total
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	176564	%81.6	11416	%5.2	28210	%13	216190
2001	199211	%81.9	11456	%4.7	32482	%13.3	243149
2002	234874	%77.8	14665	%4.8	52014	%17.2	301553
2003	204843	%77.2	16625	%6.2	43571	%16.4	265039
2004	207358	%59.9	51108	%14.7	89700	%25.3	346166
2005	257503	%60.6	64321	%15	102476	%24.1	424300
2006	239211	%47.3	72271	%14.3	193530	%38.3	505012

579034	%40.5	234839	%15	87507	%44.3	256688	2007
707798	%39.4	279126	%19.9	140864	%40.6	287808	2008
488330	%40	195605	%16.6	81161	%43.3	211564	2009
569064	%38.2	217557	%12.3	70040	%49.5	281467	2010

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة المدروسة (2000-2010) شكلت فيها المواد الخام نسب أعلى حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات من المواد الخام على طول الفترة حوالي (60.5%)، في حين أن متوسط نسبة الصادرات من المواد المصنوعة لا تشكل سوى (28%) من إجمالي الصادرات. لكن ما يدعو للتفاؤل أن انخفاض نسبة صادرات المواد الخام من إجمالي الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة بالمقابل ارتفاع نسبة الصادرات المصنعة ونصف المصنعة رغم تذبذب تلك النسب.

(2) الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب استخدام المواد:

تقسم الصادرات السورية حسب استخدام المواد إلى ثلاث أصناف (استهلاكية، وسيطة، أصول ثابتة) ويمكن بيان تطورها خلال الفترة المدروسة (2000- 2010) وفق الجدول الآتي:

جدول(2) تطور الصادرات السورية حسب استخدام المواد والتركيب النسبي

لها للفترة(2000- 2010) القيم بالأسعار الجارية مقدرة بملايين الليرات السورية

المجموع total	أصول ثابتة (رأسمالية) Fixed assets (capital)		وسيطة Intermediate consumption		استهلاكية Final Consumption		البيان السنوات
	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	
216190	%0.2	507	%78.2	25396	%21.4	6961	2000
243149	%0.39	969	%87.4	212452	%12.2	29728	2001
301553	%6	1923	%86.3	260235	%13	39395	2002
265039	%0.47	1258	%88.1	233712	%11.3	30069	2003
346166	%0.43	1512	%72.4	250806	%27	93848	2004
424300	%0.4	1758	%72	303907	%28	118635	2005
505012	%0.54	2757	%61.7	311911	%37.6	190344	2006
579034	%0.89	5184	%58.4	338302	%40.6	235548	2007
707798	%0.93	6361	%62.4	442329	%36.6	259108	2008
488330	%1.3	6034	%55.7	272236	%43	210060	2009
569064	%1.4	7889	%63.6	362031	%34.9	199144	2010

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات السورية حسب استخدام المواد خلال الفترة المدروسة (2000- 2010) احتلت فيها السلع الوسيطة النصيب الأكبر حيث بلغت وسطياً حوالي (71%) والتي تتكون في معظمها من النفط الخام، والمشتقات النفطية، والفوسفات، والقطن الخام والأغنام وسلع أخرى ذات قيم مضافة منخفضة

وهذا ما يدل بل ما يثبت ضعف الهيكل الإنتاجي السوري في حين أن متوسط نسبة الصادرات السورية لنفس الفترة من المواد الرأسمالية لا تشكل سوى (2% من إجمالي الصادرات) أما حوالي(27%) فتشكل متوسط نسبة الصادرات السورية من السلع الاستهلاكية خلال الفترة المدروسة .

(3) التوزع الجغرافي للصادرات السورية حسب الكتل الدولية.

يمكن بيان التوزع الجغرافي للصادرات السورية حسب البلدان والكتل الدولية التي تعتبر منفذاً لصادراتنا للأسواق الخارجية وذلك خلال الفترة المدروسة (2000– 2010) وفق الجدول الآتي الذي يبين التركيب النسبي لتلك الدول.

جدول (3) يبين التركيب النسبي للصادرات السورية حسب الكتل الدولية خلال الفترة (2000– 2010).

البيان	الدول العربية	دول الاتحاد الأوربي	دول أوربا الشرقية	البلدان الأمريكية	الدول الآسيوية	دول أخرى
2000	%18.5	%58.5	%1.5	%3	%11.6	%6.9
2001	%15.4	%64.6	%1.9	%1.3	%13	%3.8
2002	%21	%57.7	%2	%2.1	%9.5	%7.3
2003	%20.8	%57	%1.4	%4.2	%11.5	%4.8
2004	%29.9	%53.8	%0.8	%3.4	%7.7	%4.1
2005	%16	%44.5	%0.74	%3.6	%3.7	%31.3
2006	%37.4	%40.1	%1.94	%2.33	%4.22	%13.9
2007	%39.2	%39.8	%1.95	%2.9	%5.9	%9.9
2008	%50.8	%33.6	%0.70	%2.7	%5.5	%6.5
2009	%52.5	%30.1	%0.33	%2.28	%5.35	%9.3
2010	%40	%37	%3.73	%3.7	%1.8	%9

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة .

يبين الجدول السابق أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أهم سوق للصادرات السورية ،وتحتل المرتبة الأولى بالنسبة للأهمية النسبية حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المدروسة(46.97%) من إجمالي الصادرات السورية حيث حافظت هذه النسبة على مستواها حوالي (54%) حتى عام2004 ولكن بدأت بالانخفاض بعد العام 2005 ليتحول هذا النقصان إلى زيادة لصالح جهة الدول العربية1 (بعد تفعيل اتفاقية المنطقة التجارة العربية الحرة) وتأتي في المرتبة الثانية الدول العربية التي شكلتها نسبتها حوالي (31%) خلال الفترة المدروسة.

إذاً يمكن ملاحظة أن الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة تتركز نسبتها في الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي وتنخفض في دول آسيا والدول الشرقية الأخرى ، وهذا الأمر لابد من إعادة النظر فيه فقد تكون تلك الأسواق (آسيا ودول أخرى) أسواقا واعدة بالنسبة للصادرات السورية كما يمكن أن تحقق فيها ميزة تصديرية تنافسية عالية لذا يجب دراستها والبحث في متغيراتها ومعرفة متطلباتها من السلع والمنتجات.

ثانياً :دراسة العلاقة الارتباطية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في سورية:

لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط الصادرات (X) بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) ضمن الواقع السوري قمنا بدراسة تلك العلاقة معتبرين أن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع (باعتباره أحد أهم مقاييس النمو الاقتصادي)، أما الصادرات فتمثل المتغير المستقل وذلك خلال الفترة الممتدة من (2000–2010) وإيجاد معادلة

الانحدار الخطي لهما وحساب معامل الارتباط لقياس قوة العلاقة الخطية بينهما ولتحديد طبيعتها ثم إجراء الاختبارات اللازمة لذلك.

يمكن صياغة معادلة الارتباط الخطي بالشكل الآتي: $GDP = \beta_0 + \beta_1 X + e$

حيث إن GDP : الناتج المحلي الإجمالي . X: الصادرات : الخطأ e العشوائي.

ß1 ,ß0 : ثوابت يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (LS) وسيتم حسابها باستخدام برنامج (SPSS) حيث إن ß1 تمثل معلمة الميل ($\frac{\Delta GDP}{\Delta X}$ = ß1) وهو يقيس الأثر الحدي للمتغير X على المتغير GDP ، وبالتالي فهو عبارة عن التغير في GDP نتيجة التغير في X بوحدة واحدة .

جدول (4) يبين تطور قيم الصادرات السورية والناتج المحلي الاجمالي السوري خلال الفترة (2000-2010)

علماً أن القيم مقدرة بمليون ليرة سورية

السنوات	(m.p.s)GDP	(m.p.s)X	نسبة مساهمة(X) في(GDP)
2000	904622	216190	23.8%
2001	934669	243149	26%
2002	964574	301553	31.2%
2003	1018708	265039	26%
2004	1089027	346166	31.7%
2005	1156714	424300	36.6%
2006	1215082	505012	41.5%
2007	1284035	579034	45%
2008	1431516	707798	49.4%
2009	1420833	488330	34.3%
2010	1469703	569064	38.7%

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية السورية للأعوام المدروسة.

إذاً سيتم حساب القيم اللازمة وإيجاد معادلة الارتباط الخطي بين المتغيرين وإجراء الاختبارات اللازمة من خلال ادخال البيانات الواردة في الجدول السابق إلى برنامج (SPSS V.16 for Windo) لنحصل على النتائج التالية:

Regression

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.920[a]	.847	.830	85.685	1.209
a. Predictors: (Constant), X					
b. Dependent Variable: GDP					

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	366618.913	1	366618.913	49.935	.000[a]
	Residual	66077.087	9	7341.899		

	Total	432696.000	10			
a. Predictors: (Constant), X						
b. Dependent Variable: GDP						

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	669.215	75.696		8.841	.000	497.978	840.451
	X	1.191	.168	.920	7.066	.000	.810	1.572
a. Dependent Variable: GDP								

من خلال الجداول السابقة يمكن قراءة النتائج التالية:

نجد أن معامل الارتباط (R) حيث إن معامل الارتباط الخطي بين الصادرات السورية والناتج المحلي الإجمالي في سورية هو (0.92) حيث إن معامل الارتباط الخطي $R = \sqrt{R^2}$ وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين وصلت إلى (92%).

أهم مؤشر لنموذج الانحدار وهو معامل التحديد (0.847 R^2)= الذي يعتبر مقياساً لجودة توفيق النموذج حيث يبين مدى دقة خط الانحدار في تقدير المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل أو بصيغة أخرى مدى فعالية استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ في قيم المتغير التابع ، ويمكن تفسير ذلك أن85% من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم المتغير GDP) تفسرها العلاقة الخطية (نموذج الانحدار) وأن (15%) من التباينات ترجع لعوامل عشوائية لم تذكر في النموذج وعلى العموم كلما اقتربت R^2 من (100%) دلَّ ذلك على جودة توفيق النموذج.

نلاحظ من الجدول أن قيمة (Sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05 عند(قيمة اختبار تحليل لخط التباين F=49.935) وبالتالي يمكن القول وجود علاقية معنوية بين (X) , (GDP).

يبين الجدول الرابع (Coefficientsa) عدة نتائج أولها وأهمها إيجاد القيم الثابتة لخط B_0, B_1 الانحدار ومنه يمكن الوصول إلى معادلة الارتباط الخطي للمتغيرين، كما يقدم إجابة على الفرضيات من خلال إجراء الاختبارات اللازمة وبالتالي من خلال الجدول يمكن التوصل إلى المعادلة وفق النموذج الآتي :

العلاقة (1)
$$GDP = 669.2 + 1.19X$$
$$(75.696)\ \ (0.168)$$

يشير هذا النموذج على قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي في سورية كمتغير تابع والصادرات السورية كمتغير مستقل وهذا ما أظهره معامل الارتباط (R=92%) ويمكن قراءة هذا النموذج بالشكل الآتي : إن نمو الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة (2000–2010) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية بمقدار (1.19)، أما الأرقام داخل الأقواس فتمثل الخطأ المعياري للقيم المقابلة لها.

ثالثاً : دراسة التغيرات الهيكلية وأثرها في النمو الاقتصادي:

إن استراتيجية تنمية الصادرات(Export Development Strategy) يجب أن تُسبق بتغير هيكلي ومستوى معين من التنمية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد ، فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الصناعة التحويلية (Manufacturing) تعتبر عنصراً مركزياً في عملة التحول الهيكلي كما أثبتت تلك الدراسات أن الدول ذات النمو

السريع تمتلك قطاعات صناعية تحويلية كبيرة ، وأن تسارع النمو الاقتصادي مرتبط بالتغيرات الهيكلية باتجاه الصناعة التحويلية بالإضافة أن الدول التي تعزز صادراتها ذات القيمة المضافة العالية تنمو بشكل أسرع [6] هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الاستثمار أيضاً محوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر وعال في الاقتصاد الوطني ، لذا من الضروري إيجاد بيئة استثمارية قادرة على توفير المناخ الاقتصادي المناسب لتوطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي واتخاذ سياسة مواتية لذلك من خلال التركيز على استراتيجية الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تخدم عملية التصنيع وتنمي الصادرات الصناعية (Industrial exports) بهدف إقامة صناعات تصديرية تكون لها مكانة في السوق العالمي والاعتماد على الاستثمار في القطاع الإنتاجي وقطاع الصناعات التحويلية والابتعاد عن الاستثمارات المالية ذات الربح السريع ، هذا من أحد الأساليب الهامة التي انتهجتها الحكومة الكورية ضمن استراتيجية تنميتها الاقتصادية فقد وضع الرئيس الكوري (Park) مجموعة معقدة من النظم التي تضمن تشجيع الصناعات الاستراتيجية وبناء قاعدة إنتاجية تخدم مصلحة الدولة أولاً وأخيراً ومن هذه النظم هو منع الشركات الصناعية من الاستثمار في المجال المالي إلا في حدود 8% فقط من هذه المؤسسات، فالهدف من وراء إنشاء أي شركة في كوريا هو بناء الدولة وليس تحقيق الأرباح للمؤسسين هذه هي العقيدة التي رسخها الرئيس بارك في عقول الكوريين وآمنوا بها.[7]

رابعاً : النموذج المقترح لإحداث التغير الهيكلي للصادرات السورية:

يتكون هذا النموذج من عدة متغيرات تسهم في دراسة التغيرات الهيكلية(Structural Changes) في بنية الصادرات السورية لإثبات الفرضية القائلة: إن تنمية الصادرات يجب أن تُسبق بتغير هيكلي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد ومن المتوقع أن يكون لكل متغير الأثر الإيجابي على إحداث النمو في الصادرات وفق الصيغة الآتية:

$$RX = a0 + a1RMI\frac{MI}{GDP} + \varepsilon$$

RX : معدل نمو الصادرات .

RMI : معدل النمو ناتج الصناعة التحويلية .

$\frac{MI}{GDP}$: نسبة ناتج الصناعة التحويلية من ناتج المحلي الإجمالي.

$RMI\frac{MI}{GDP}$: معدل النمو في ناتج الصناعة التحويلية مقاساً بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP

a0, a1 : ثوابت يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (LS).

إن التركيز على قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتبر أحد مظاهر التغير الهيكلي بشكل عام يعني إيجاد قاعدة صناعية عريضة وقوية وإن وجودها أمر ضروري بوصفها متطلباً مسبقاً لتنمية الصادرات وتطويرها بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام مستفيدين بذلك من تجارب دول حققت تغيراً هيكلياً في بنية هيكلها الإنتاجي ومن ثم في بنية صادراتها وهيكلها الاقتصادي (دول جنوب شرق آسيا، . .. . .)

فالصناعة التحويلية تعتبر المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وهي الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفر إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة.، فالصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الانتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي. خاصةً في عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقلصاً للمسافات الاقتصادية، الأمر الذي يفرض على الاقتصادات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقق معدلات عالية من النمو. وبناءً عليه الجدول الآتي يعطي القيم اللازمة لتقدير الصيغة السابقة.

جدول (5) يبين معدلات نمو المتغيرات المدروسة خلال الفترة (2000-2010)

RX	$RMI\frac{MI}{GDP}$	$\frac{MI}{GDP}$	RMI	RGDP	السنوات
-	-	0.36	-	-	2000
0.12	0.0259	0.37	0.07	0.033	2001
0.24	0.0074	0.37	0.02	0.031	2002
-0.12	0.0185	0.37	0.05	0.056	2003
0.30	0.084	0.42	0.20	0.069	2004
0.22	0.1225	0.49	0.25	0.062	2005
0.19	0.1197	0.57	0.21	0.05	2006
0.14	0.0671	0.61	0.11	0.056	2007
0.22	0.0945	0.63	0.15	0.11	2008
-0.31	-0.0616	0.56	-0.11	-0.07	2009
0.16	0.093	0.62	0.15	0.034	2010

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية السورية للأعوام المدروسة.

سيتم تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى (LS) باستخدام برنامج (Eviews.7) حيث سنقوم باستخدام الرمز (Y) بدلاً من $RMI\frac{MI}{GDP}$ معامل التغير الهيكلي وذلك لتبسيط الحل فنحصل على ما يلي:

جدول رقم (6): نتائج تقدير النموذج المقترح لإحداث التغيرات الهيكلية في الصادرات السورية

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: RX
Method: Least Squares
Date: 10/17/14 Time: 20:45
Sample (adjusted): 2001 2010
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.024251	0.058014	-0.418029	0.6869
Y	2.456242	0.728971	3.369462	0.0098

R-squared	0.586633	Mean dependent var	0.116000
Adjusted R-squared	0.534962	S.D. dependent var	0.187391
S.E. of regression	0.127789	Akaike info criterion	-1.100015
Sum squared resid	0.130640	Schwarz criterion	-1.039498
Log likelihood	7.500074	Hannan-Quinn criter.	-1.166402
F-statistic	11.35328	Durbin-Watson stat	2.384870
Prob(F-statistic)	0.009793		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد برنامج (Eviews.7)

العلاقة (2)

$$RX = -0.024251 + 2.456242Y$$
$$(0.058014) \quad (0.728971)$$

$F\text{-}statistic$ =11.35328	$DW = 2.384$	R^2 =0.586663

حيث إن(Y) هو معامل التغير الهيكلي نلاحظ من نتائج التقدير المتغير المستقل المدروس (معامل التغير الهيكلي) له أثر إيجابي على معدل نمو الصادرات خلال الفترة المدوسة ويتمتع بدلالة إحصائية عالية مما يؤكد أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات والتركيز على قطاع الصناعة التحويلية سيكون له أثر مهم وواضح ، إذ إنّ زيادة نمو الناتج في قطاع الصناعة التحويلية في سورية بمقدار (1%) سوف يزيد من معدل نمو الصادرات السورية بمقدار (2.45%) مما يؤكد أن وجود بنية صناعية قوية يمكّن الدولة من تنمية هيكلها الإنتاجي وتحسين أداء الإنتاج كما يمكّنها أيضاً من الدخول إلى سوق التصدير.

إن قطاع الصناعة التحويلية في سورية يتضمن الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعة التبغ والصناعات الأخرى (الأخشاب ، الورق ، المطاط ، المنتجات الكيماوية. . . . .) والتي تمتاز فيها سورية فعلاً بميزات نسبية خاصةً (الغذائية والنسيجية منها)، كما تمتلك قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفد هذا القطاع بشكل خاص والقطاع الصناعي بشكل عام بالمدخلات اللازمة لنهوضه ، وخاصة صناعة النسيج والغذائية والكيميائية والانشائية بالإضافة إلى أنها تمتلك طاقة كامنة لصناعات ذات كثافة علمية وتكنولوجية متوسطة في المدى القريب تساعد على تطوير صناعات ذات قيمة مضافة أعلى. ومع ذلك نجد أن الميزان التجاري لهذا القطاع خاسر تجارياً (حال عجز تجاري) فوارداته أكبر من صادراته التي لا تشكل وسطياً(33%) من إجمالي الصادرات السورية في حين أن وارداته تشكل وسطياً حوالي (90%) من إجمالي الواردات السورية للأعوام المدروسة (2000-2010) وهذا يعكس الخلل في التركيب الهيكلي لبنية الصادرات الصناعية كما موضح بالجدول الآتي:

جدول (7) يبين الميزان التجاري للصناعات التحويلية السورية ونسبتها (القيم مقدرة بألوف الليرات السورية).

السنوات	الواردات السورية من ص . ت	نسبتها من إجمالي الواردات	الصادرات السورية من ص. ت	نسبتها من إجمالي الصادرات	العجز التجاري المحقق
2000	165323910	%88.1	41940392	%19.3	(-)123383518
2001	202534113	%91.7	45146311	%18.5	(-)157387802
2002	216799065	%91.9	68017628	%21	(-)148781437
2003	214048924	%90.4	61532281	%23	(-)152516643
2004	301298434	%92.1	75401805	%30	(-)225896629
2005	441724617	%88	89846024	%21	(-)351878593
2006	483621891	%91	235369323	%46	(-)248252568
2007	638703466	%93.3	281392641	%48.5	(-)357310825
2008	774607898	%92.2	384819953	%54	(-)389787945
2009	623316965	87%	235665293	%48	(-)387651672
2010	729200965	%89.7	240002827	%42	(-)489198138

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل البحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة

إن قطاع الصناعة التحويلية في سورية يعاني من نقاط ضعف قد أثرت في بشكل كثير مما جعل أداء هذا القطاع يتسم بالضعف عموماً. ففي دراسة لليونيدو حول الأداء الصناعي التنافسي (CIP) احتلت سورية المرتبة(75)

من مجموعة(88) دولة لجهة الأداء الصناعي التنافسي، والمرتبة (56) لجهة نصيب الفرد من القيمة المضافة المحققة من الصناعة التحويلية، والمرتبة(69) لجهة نصيب الفرد من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية، والمرتبة (87) لجهة استخدام التقنية العالية في القيمة المضافة المحققة من الصناعة التحويلية، والمرتبة (80) لجهة صادرات منتجات الصناعة التحويلية متوسطة التقنية وعاليتها.[8] ويعود ضعف أدائه التصديري لضعف القدرة التنافسية، وبخاصة ضعف أدائه التسويقي، سواء من ناحية أساليب التسويق الفردية والتي لا ترقى إلى مستوى طرق التسويق العالمية، أو لغياب شركات متخصصة بالتسويق من ناحية أخرى. أو لضعف أدائه الإنتاجي كل ذلك يمكن إرجاعه للأسباب الآتية:

1) تتسم الصناعة التحويلية السورية بضعف تكاملها وترابطها الداخلي، إذ تقوم على صناعات خفيفة تتمركز في المراحل الأخيرة من سلسلة التصنيع، وذات قيمة مضافة متدنية (عدا صناعة النسيج والصناعات الغذائية ومواد البناء)لأنها تعتمد على تبعية كبيرة في الحصول على موادها الوسيطة ومستلزمات الإنتاج من الخارج، إضافة للآلات ومستلزماتها.

2) يعاني قطاع الصناعة التحويلية في سورية من مستويات منخفضة من استخدام التكنولوجيا بشكل عام، كما تتسم خطوط الإنتاج بالتقادم حيث يعود معظم خطوط الإنتاج في القطاع العام الصناعي إلى سبعينات وثمانينات القرن الماضي وبالتالي فهي خطوط كثيرة الأعطال صعبة الإصلاح ولا تتمتع منتجاتها بالجودة المطلوبة، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجيتها وارتفاع تكلفة إنتاجها.

3) يعاني القطاع كذلك من تدن بالغ في المستوى العلمي داخل قوة العمل الصناعية، إذ لا يتعدى حملة الشهادات الجامعية أكثر من 6% عام 2003، في حين يشكل حاملو الشهادة الابتدائية فما دون نسبة 59%، كما أن نشاط البحث والتطوير الصناعي في القطاع الصناعي عموما والقطاع المدروس خصوصاً يبقى محدوداً للغاية، فلم تول مراكز الاختبارات الصناعية أو مراكز البحوث العلمية والجامعات الاهتمام الكافي في هذا المجال، ولا توجد جهات رسمية أو خاصة تتبنى نشاطات المخترعين والمطورين على نحو فعال يساعد في خلق تكنولوجيا وطنية.[8]

4) تعاني شركات القطاع العام الصناعي من صعوبات خاصة بها تتعلق بالإدارة المركزية والتقييدات الكثيرة وضعف الصلاحيات وضعف المحاسبة على النتائج وضعف روح المبادرة وتحمل المسؤولية ، وبالتالي ضعف المرونة والمبادرة ونقص المهارات الإدارية الحديثة، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة، وفق المعايير الاقتصادية، وضعف العوامل المحفزة، وبفائض عمالة في بعض المجالات، وبإساءة استخدام الصلاحيات والفساد مما يزيد تكاليف الإنتاج.

5) عانت الصناعة التحويلية و لسنوات طويلة من ضعف في البنى التحتية الأساسية وأهمها قلّة المدن الصناعية أو عدم كفايتها، مما أدى إلى خلق مشكلات عدة تتعلق بتوفير الأراضي والطرقات والكهرباء والماء والهاتف والصرف الصحي إلى مناطق إنشاء المصانع، مما أدى إلى انتشارها في مناطق سكنية أو أراض زراعية، إضافة لمشكلة الترخيص الإداري المؤقت ومشكلاته، وإيصال الكهرباء المؤقت، مما ترك آثاراً سلبية كبيرة، وهذه كلها مشكلات و تعقيدات أدت إلى رفع تكلفة الإنتاج. ورغم قيام عدد من المدن الصناعية مؤخراً فإن الجسم الأساسي للصناعة السورية ما زال يقع في المناطق التي نشأت فيها ، ومازال النشاط الصناعي يتمركز في مدينتي دمشق وحلب رغم أن العديد من المناطق الأخرى في سورية هي مناطق غنية بالموارد الأولية، أو تحتضن نسبة بطالة أعلى من مناطق التركز الصناعي، أو أقرب للمنافذ الحدودية الصالحة لتكون بوابات تصديرية.

وعليه فإن العمل على إجراء تغيير هيكلي في بنية الإنتاج ضمن قطاع الصناعة التحويلية يعني العمل على

التخفيف أو إزالة هذه الصعوبات وتقليل تلك المشكلات وبالتالي سيؤدي حتماً إلى إحداث تغيير جوهري ليس فقط في بنية الصادرات السورية وإنما في هيكلية الاقتصاد السوري وذلك أن إجراء مثل هذا التغير الهيكلي في نمطية الصناعة التحويلية السورية سيؤدي إلى ما يلي:

1)- إحداث تغيير هيكلي في بنية الصادرات السورية وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي السوري .

2)- تحقيق التنوع المطلوب في الصادرات السورية والتقليل من الاعتماد على تصدير المواد الخام والسلع الأولية والمنتجات الزراعية .

3)- تحقيق زيادة في نسبة الصادرات من السلع الصناعية (Industrial goods) إلى إجمالي الصادرات السورية.

4)- تحقيق الاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات السورية مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات و الحصول على إيرادات مستقرة بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى الحد من العجز التجاري.

من خلال ما سبق ومن خلال الدراسة السابقة للعلاقة الارتباطية بين الصادرات السورية والناتج المحلي الإجمالي السوري توصلنا إلى وجود علاقة معنوية بين (GDP) و (X) بالإضافة لوجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين وصلت إلى (92%).هذا الأمر يجعلنا نبحث عن صيغة للعلاقة بين معدل نمو الصادرات (RX) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (RGDP) وذلك لبيان أثر التغيرات الهيكلية في بنية الصادرات السورية على معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (RGDP) وفق ما يلي:

$$RGDP = C1 + C2\,RX + \varepsilon$$

يمكن تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج (Eviews.7) وفق الجدول الآتي رقم(8):

جدول رقم (8): نتائج تقدير النموذج المقترح لبيان أثر التغيرات الهيكلية في الصادرات على معدل النمو الاقتصادي

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: RGDP
Method: Least Squares
Date: 10/17/14 Time: 20:52
Sample (adjusted): 2001 2010
Included observations: 10 after adjustments
RGDP = C(1) +C(2)* RX

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.021920	0.012287	1.784007	0.1123
C(2)	0.182584	0.057883	3.154361	0.0135

R-squared	0.554317	Mean dependent var	0.043100
Adjusted R-squared	0.498607	S.D. dependent var	0.045955
S.E. of regression	0.032540	Akaike info criterion	-3.835809
Sum squared resid	0.008471	Schwarz criterion	-3.775292
Log likelihood	21.17905	Hannan-Quinn criter.	-3.902196
F-statistic	9.949993	Durbin-Watson stat	2.596922
Prob(F-statistic)	0.013509		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد برنامج (Eviews.7)

من خلال الجدول رقم (8) يمكن التوصل إلى الصيغة الآتية:

العلاقة (3) $$RGDP = 0.021920 + 0.182584RX$$

(.0,012287) (.0,012287)

يمكن قراءة هذه الصيغة: إنّ زيادة معدل نمو الصادرات السورية بمقدار (1%) سوف يزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري بمقدار (0.18%) مما يؤكد وجود علاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي في سورية هذا يثبت إجراء تغييرات هيكلية في بنية تلك الصادرات متمثلة بالتغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية السورية (كأحد مظاهر التغير الهيكلي) له أثر هام وملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات حيث يترتب عليه كما أسلفنا زيادة في معدل نمو الصادرات السورية بمقدار (2.45%) إذاً من خلال النتائج التي حصلنا عليها من العلاقة (2) والعلاقة (3) يمكن القول إن إجراء تغيرات هيكلية جوهرية في نمطية الصناعة التحويلية السورية سيؤدي ليس فقط لزيادة معدل نمو الصادرات السورية بمقدار (2.45%) وإنما أيضاً إلى زيادة قدرها (0.44%) في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (RGDP) أي معدل النمو الاقتصادي في سورية. إن هذه النتيجة تبين أن التغير الهيكلي على الأصعدة والمستويات كافة مثل تركيبة الإنتاج وإحداث تغيرات في توزيع المصادر على القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يتم سحب المصادر من القطاعات منخفضة الإنتاجية (قطاع الزراعة والقطاعات التقليدية) إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية (قطاع التصنيع) وهذه العملية تزيد من فعالية الإنتاج وتقلل من الاختناقات في الاقتصاد وتساعد المنتج في اختراق الأسواق العالمية وهكذا نرى أن دخول سوق الصادرات هو تسلسل منطقي لنجاح عملية التنمية والتغير الهيكلي وأن النمو الاقتصادي هو تسلسل منطقي لنجاح الصادرات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

تلعب الصادرات دوراً هاماً وأساسياً بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي وفق ما أثبتته العديد من الدراسات الاقتصادية وأكدته الكثير من التجارب الدولية وقد تبين لنا صحة ذلك من خلال الدراسة التي أجريناها لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط الصادرات (X) بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) باعتباره أحد أهم مقاييس النمو الاقتصادي ضمن الواقع الاقتصادي السوري، حيث توصلنا إلى أن معامل الارتباط الخطي بين الصادرات السورية والناتج المحلي الإجمالي في سورية يقدر بـ (92%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين، كذلك تبين لنا من العلاقة (1) أن نمو الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.19) الأمر الذي يدل على أهمية الصادرات كقوة محركة ودافعة لعملية النمو الاقتصادي

لذا تسعى دراستنا لمعرفة كيفية تنمية الصادرات السورية من خلال تحقيق تغيير هيكلي في بنيتها والانتقال من قطاع تصدير تقليدي إلى قطاع تصدير غير تقليدي يعتمد على التصنيع وذلك عن طريق إجراء تغيرات هيكلية في بنية الإنتاج الصناعي وأثرها الهام الذي سينعكس على كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في سورية خاصةً أن الصادرات السورية (حسب طبيعة المواد المصدرة) خلال الفترة المدروسة (2000– 2010) شكلت فيها المواد الخام النسب الأعلى إذ بلغت وسطياً حوالي (60.5%) في حين أنها (حسب استخدام المواد المصدرة) احتلت فيها السلع الوسيطة النصيب الأكبر حيث بلغت وسطياً حوالي (71%) والتي تتكون في معظمها من النفط الخام، والمشتقات النفطية، والفوسفات، والقطن الخام والأغنام وسلع أخرى ذات قيم مضافة منخفضة وهذا ما يدل بل ما يثبت ضعف الهيكل

الإنتاجي السوري في حين أن متوسط نسبة الصادرات السورية لنفس الفترة من المواد الرأسمالية لا تشكل سوى (2% من إجمالي الصادرات).

انطلاقاً من هذا الواقع نرى أن الاقتصاد السوري بحاجة لإحداث تغيرات هيكلية تؤدي إلى خلق إنتاج متنوع الأنشطة يساهم في اتساع هيكل الصادرات ويعمل على تنميتها وتحسين قدرتها التصديرية بغية تحقيق معدلات نمو مقبولة ومتزايدة، وانطلاقاً من مبدأ اعتبار قطاع الصناعة التحويلية عنصراً مركزياً في عملة التحول الهيكلي وفق ما أثبتته الدراسات العلمية وأكدته التجارب الدولية الناجحة، كما أنه الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفر إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة حيث إن الدول ذات النمو السريع تمتلك قطاعات صناعية تحويلية كبيرة .

عند دراسة قطاع الصناعة التحويلية في سورية وتحليله تبين أنه يتضمن الصناعات الغذائية والصناعات الزراعية والصناعات النسيجية وصناعة التبغ والصناعات الأخرى (الأخشاب ، الورق ، المطاط ، المنتجات الكيماوية، . . . . .) والتي تمتاز فيها سورية فعلاً بميزات نسبية خاصة الصناعات الغذائية والزراعية والنسيجية على اعتبار أن سورية بلد زراعي، ومع ذلك نجد أن الميزان التجاري لهذا القطاع خاسر تجارياً.

إن تنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية (معامل التغير الهيكلي المعتمد في نموذجنا المدروس) بهدف تنمية الإنتاج الصناعي السوري وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة وتنمية الصادرات السورية وتحقيق تنوعها من جهة ثانية مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي السوري وهذا ما توصنا إليه من خلال العلاقة(2) و العلاقة(3) حيث إن نمو قطاع الصناعة التحويلية له أثر هام وملحوظ في نمو كليهما، إذ أن نمو هذا القطاع خلال الفترة المدروسة بمقدار (1%) سيؤدي إلى نمو الصادرات السورية بمقدار (2.45%) ونمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.44%) في سورية لذا لابد من وضع استراتيجية اقتصادية هادفة لتنمية هذا القطاع.

التوصيات:

(1) توسيع قطاع الصناعات التحويلية، وتطويره من خلال النهوض بالصناعات الوطنية والمتمتعة بالميزة النسبية ومنحها الأولوية والعمل على تطوير استثماراتها ومعالجة المشكلات البنيوية التي تعاني منها .

(2) زيادة الاستثمار والعائد على الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية السورية وذلك من خلال تمكين القطاع العام الصناعي (الذي هو أداة التدخل الإيجابي في السوق) وتوفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص الوطني من أجل زيادة إسهامه والترويج لجذب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع قاعدة رأس المال الصناعي كي يأخذ قطاع الصناعة التحويلية موقعه الريادي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

(3) الارتقاء بمستوى الإنتاج الصناعي الوطني من خلال تحديد القطاعات الصناعية ذات الميزة التنافسية التي تتمكن من تطوير قدرتها التنافسية من جهة ومن جهة أخرى توفير البنية التحتية اللازمة لعمل تلك القطاعات. لأن تحسين القدرات التنافسية للصناعة التحويلية والارتقاء بجودة المنتج السوري وزيادة الإنتاجية سوف تؤدي جميعها إلى تحقيق المساهمة المباشرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

(4) العمل على تطوير الصناعات المعتمدة على التصنيع الزراعي على اعتبار أن سورية بلد زراعي لذا يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي والتصنيع الزراعي وعدم إغفال دوره والعمل على ربط الزرعة بالصناعة ، وكذلك الصناعات ذات الإمكان الواعد بتحقيق قيمة مضافة عالية وهامش تصديري واسع وخلق فرص عمل كصناعات (النسيج والجلود والصناعات الإكترونية. . . . .)

(5) وضع خطة عمل لتنمية الصادرات الصناعية في سورية تهدف إلى تحسين نوعية الصادرات وخفض كلفتها وزيادة قيمتها ، كما يجب العمل على وضع برنامج للقيام بدراسات نوعية لأسواق سلع الصادرات الصناعية الرئيسة وتحديد نقاط ضعفها وقوتها ووضع برنامج لتعزيز قدراتها التنافسية في أسواق التصدير، بما يضمن زيادة تلك الصادرات.

(6) زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق التوازن التدريجي بين تصدير السلع المصنعة واستيرادها وذلك للحد من العجز التجاري وتحقيق توازن في بنية التجارة الخارجية السورية من حيث زيادة السلع المصدرة ذات القيمة المضافة العالية من جهة وتخفيف المستوردات من المواد ومستلزمات الإنتاج المصنعة ونصف المصنعة من جهة أخرى .

(7) تحقيق تقدم ملموس في تطوير البنية الهيكلية للصناعة التحويلية السورية من خلال زيادة ترابطها الداخلي وترابطها مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، وتحقيق تنويع في القاعدة الإنتاجية والمنتجات وفق حسابات الاحتياجات الوطنية وتوقعات السوق، والعمل على خلق شركات استراتيجية بين مؤسسات القطاع فيما بينها من جهة وبينها وبين والمؤسسات الأخرى في البلدان الأجنبية صاحبة الخبرة في هذا المجال من جهة ثانية بما يعزز قدرة القطاع الإنتاجية والتصديرية

(8) رسم سياسة صناعية تصديرية تتكون من محورين أولهما: تحسين أداء الصناعات التصديرية الحالية (الغذائية ، النسيجية ، . . . .) ثانيهما: التحول إلى الصناعات التصديرية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي مثل الصناعات (الهندسية ، الإلكترونية، الأجهزة المنزلية الكهربائية. . . . .)

(9) الاهتمام بالتسويق الدولي وبحوثه وتطبيقاته بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة قد تكون واعدة بالنسبة للصادرات السورية (أسواق الدول الأسيوية والدول الشرقية والدول المختلفة الأخرى) التي يمكن أن تحقق فيها الصادرات السورية مركزاً متقدماً.

المراجع:

(1)– عجمية، محمد عبد العزيز . وأخرون : التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجمعية ، مصر 2007، ص73.

(2) محمد موسى، عريقات حربي : مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي) ، دار وائل للنشر ،عمان، الاردن، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 268.

(3)– السريتي محمد ، نجا علي عبد الوهاب : النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر، 2008، ص339.

(4)مسغوني منى : علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970 – 2001) ، جامعة ورقلة، 2005 ،ص 95.

(5)– عايشي، كمال. دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، جامعة باتنة ،العدد السادس 2009، ص235.

(6)– نصر، ربيع . قياس التحول الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط " جسر التنمية "العدد /74/ ،2008، ص5.

(7)– الصوص، سمير زهير. South Korea's Experience in Economic Development، 2011.

(8)– الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة ، الفصل الثامن ، ص394.

(9) – المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة.